

مجد بو مجاهد

إذا كان القول البديهي بأن حجم أزمات لبنان ما بعد "كوفيد ١٩" ليس كما قبله، إلا أنه من باب الواقعية التأكيد أن القضايا المالية والاقتصادية المؤجلة ستعود إلى الواجهة وتطل برأسها بضخامة أكبر بعدما غداها الوباء وكبرها الوقت. وحرى مقارنة المسائل من منطلق طالب يذاكر ويستعد لتقديم امتحان مصيري، ويقصد هنا الخطة الانقاذية. وقد وفر "كوفيد ١٩" الظروف الزمانية المناسبة للحكومة بغية دراستها والاتفاق على مسودة موحدة بين أعضائها، لكنه وضعها في الوقت نفسه أمام امتحان أصعب مع زيادة حجم الإشكاليات والتحديات الاقتصادية .

في استطلاع واقع "المذاكرة" وتفاصيلها، تفيد المعلومات التي استقتها "النهار" بأن قضية "الأوروبوند" بلغت مرحلة التقصي عن هوية حملة السندات وحجم تلك التي يحملها كل منهم. وقد كلفت الدولة اللبنانية شركة "كينغ" (شركة استقضاء مالية) التي تواصلت مع "ميدكلير" (شركة مقاصة تابعة لمصرف لبنان)، والتي بدورها اضطلعت بدور تبليغ حملة السندات الداخليين بطلب شركة الاستقضاء إعطاء المعلومات والتواصل مع الدائنين. وتعمل شركتا "كليستريم" و"يوروكليز" على إبلاغ حملة السندات الخارجيين بطلب إعطاء المعلومات والتواصل. وتعتبر العملية الاستقصائية سهلة باعتبار أن المؤسسات المالية الخارجية عموماً، لا ترى مشكلة في الإبلاغ عن حجم السندات التي تحملها . يأتي ذلك في ظل ضغوط بدأت تمارس على الحكومة من قبل الفريق المؤيد والمقاطع مع "حزب الله" بغية قطع الطريق أمام أي تقاوض مع صندوق النقد الدولي. وتشير المعلومات إلى أن التقاوض مع "الصندوق" لم يبدأ بعد، فيما يعتبر أي تواصل بين "لازارد" والصندوق مسألة طبيعية تدخل ضمن المهمة الاستشارية الموكلة إليها. وتكمن المهمة الاستشارية في التحدث إلى جميع المعنيين، وما يحصل حتى اللحظة هو أشبه بعملية "جس نبض" وتدوين معلومات وملاحظات لا أكثر. ويعني ذلك أن ما تقوم به لازارد هو عملية روتينية وجزء لا يتجزأ من صلب عملها القائم على جمع المعلومات، لكن أحداً لم يجلس على طاولة التقاوض حتى اللحظة. وتكمن المهمة الحالية التي لا بد للحكومة من بلوغها في اجتياز مرحلة جمع المعلومات عن حملة السندات من طريق شركة الاستقضاء المالية "كينغ"، وهذه المهمة في طور الانجاز ولم تصل الى خواتيمها حتى الساعة. وتجدر الإشارة إلى أن تواملاً حصل بين وزير في الحكومة وصندوق النقد من أجل طلب المساعدة في ظل أزمة "كوفيد ١٩"، لكن ذلك لا يدخل في شق الأزمة المالية. ويرى مراقبون أن التهويل القائم هو جزء من خطة ينتهجها "حزب الله" لزيادة الضغوط على المصارف ورمي الطابة في ملعبها، علماً أن ذلك لا يلغي مسؤولية أي مقصر أو مخطئ أو جشع، لكن الاشكالية تكمن في البحث عن كبش فداء في وقت يتحمل فيه الحزب المسؤولية الكبرى في سوق البلاد نحو العزلة وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني وتهريب الرساميل وتعطيل المؤسسات .

وتشير مراجع مالية عبر "النهار" إلى أن البعض يعمل على اطلاق شعارات تنظيرية من دون خبرة أو فهم اقتصادي، ذلك أن الأزمة أكبر من قضية المودعين الصغار وحصولهم على خمسة آلاف دولار (مثلاً) كإعاشة أو جائزة ترضية، لكن هل تقف الأزمة عند هذا الحد؟ وكيف يعيش هؤلاء بعد انفاقهم هذا المبلغ؟ لا بد من مقارنة الأزمة بكادر أوسع والعمل على ضمان استمرارية دفع رواتب الموظفين الصغار، وهذا ما يحتاج إلى أموال من الخارج وخطة اقتصادية متكاملة تتال موافقة صندوق النقد وتضمن استمرارية البلاد والمؤسسات .

غرز الطارئ الصحي المتمثل بوباء "كوفيد ١٩" مسامراً إضافياً في نعش الاقتصاد اللبناني. انقطعت الدولارات من السوق وفقدت على شبابيك المصارف. ويرى معنيون أن المصارف فضلت عدم منح الدولارات منذ بداية الأزمة، لأن ذلك ينعكس سلباً على موجوداتها الخارجية التي باتت اليوم أدنى من مطلوباتها. ويرجح أن يكون عدم إعطاء الدولارات اليوم بداية لواقع جديد عنوانه تعامل غالبية المصارف الحصري بالعملة اللبنانية .

إنها الخسارة الواقعة... فماذا بعد مرحلة "كوفيد ١٩"؟ يتظهر في حسابات العقل الاقتصادي أن الواقع المسيطر على الساحة اللبنانية هو فرصة للحكومة للتحضير لمرحلة ما بعد الوباء، الذي بدوره أعطاها وقتاً إضافياً لإعداد خطة انقاذية - متماسكة، وفتح الباب أمام تفهم أكبر من الدائنين في مرحلة المفاوضات، باعتبار أن العالم بغالبية دوله يمر اليوم في انتكاسة اقتصادية بسبب الطارئ الصحي. بعبارة أكثر وضوحاً، لا بد للتقاوض أن يكون أسهل بعد "كوفيد ١٩". ويعني ذلك أن التوافق على الحلول بين الوزراء وإنجاز الخطة الاقتصادية الانقاذية ضروري قبل انخفاض تأثير الأزمة الصحية، وهو العنصر الأساس. وثمة من يشكك وي طرح علامات استقهام حول قدرة الحكومة على التوافق على خطة في ظل التباينات بين أعضائها. ويبقى موعد التقاوض المباشر مع الدائنين مرتبطاً بواقع الوباء وحجم تأثيره المقبل. وتتمثل العناصر السلبية التي سيخلفها "كوفيد ١٩" في استنزاف ما تبقى من أموال في احتياطي المصرف المركزي التي تتفق اليوم. فهل من يفكر جذرياً في حجم الخسائر المترتبة وكيفية اجتياز النفق؟